مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: قيمة الملاءمة لإيرادات العقود مع الزبائن قبل وبعد تطبيق IFRS 15 ومدى تأثرها بدوافع الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية
اسم الكاتب: مؤيد محمد الفضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9322
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 20، العدد 4
جمادى الثاني 1445هـ / ديسمبر 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

https//:doi.org/10.36394/jhss/20/4/5

قيمة الملاءمة لإيرادات العقود مع الزبائن قبل وبعد تطبيق IFRS 15 ومدى تأثرها بدوافع الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية

مؤيد محمد الفضل[1]

تاريخ الاستلام: 18-04-2022 **تاريخ القبول: 2-03-2023**

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تقييم جدوى تطبيق IFRS 15 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم، ملاءمتها لقرارات المستثمرين في السوق المالي، وذلك من خلال اختبار فرضيتين، تسعى الأولى إلى بيان مدى الاختلاف في القيمة الملائمة للإيرادات قبل وبعد تطبيق IFRS 15، وتحاول الثانية معرفة التباين في دوافع الإدارة على عملية تمهيد الدخل قبل تطبيق المعيار وبعده.

ويعتمد البحث أسلوب التحليل الكمي لعينه من شركات القطاع الصناعي الأردني باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد

وتتألف عينه الدراسة من 39 شركة صناعية مسجلة في سوق عمان المالي للفترتين: تمتد الأولى من 2014 - 2016، على حين تمتد الثانية من 2017 - 2019؛ إذ تمثل الفترة الأولى فترة قبل تطبيق معيار IFRS15، والفترة الثانية تمثل فتره تطبيق المعيار

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي مشيرة إلى انخفاض معامل الاستجابة للإيرادات بعد تطبيق IFRS 15 وأن تطبيقه لم يقوض من تدخلات الإدارة في ممارسة تمهيد الإيرادات

الكلمات الدالة: قيمه الملاءمة، معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن رقم 15، دوافع الإدارة، نظرية الوكالة

(1) كلية المحاسبة - كلية دجلة الجامعة (بغداد – العراق)

Moauad.alfadthel@duc.edu.iq

المقدمة:

منذ دراسة Ball and Brown (1968) التي بحثت العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم في السوق المالي لاختبار أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في مساعدة المتعاملين في السوق لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وذلك من خلال فحص دورها في توفير المعلومات المفيدة في تقيم أداء الشركة ومركزها المالي الحالي والمستقبلي والمخاطر المحيطة بتدفقاتها النقدية، إلى جانب تقيم كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتاحة للشركة بما يعظم من قيمة الشركة، ومن ثم، ثروة حملة الأسهم، منذ ذلك الحين، والباحثون في الفكر المحاسبي يدرسون تلك العلاقة من منظورات واتجاهات مختلفة وفي جميع أسواق رأس المال، سواءً المتقدمة أو الناشئة، وكان من نتائجها ظهور ما يعرف بمدخل القيمة الملائمة الذي أصبح يمثل إطارًا نظرياً مقبولاً لبحث علاقة الارتباط بين القيمة السوقية للشركة (أسعار أسهم أو عوائدها) ومحتويات التقارير المالية

وتعرف القيمة الملائمة بأنها مؤشر يعكس قدرة الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية على تفسير التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم وعوائدها ويستدل عليها من القوة التفسيرية لنموذج العلاقة (معامل التحديد لنموذج الانحدار)؛ إذ يشير ارتفاعها إلى قوة المعلومات المحاسبية في توضيح التغيرات في مؤشرات القيم السوقية؛ ومن ثم دورها التقييمي، وبهذا المفهوم فإن القيمة الملائمة تعكس قدرة المقاييس النهائية للمعلومات المحاسبية (أرباح و/ أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية) في التعبير عن القيمة السوقية للشركة معبراً عنها بأسعار أسهمها أو عوائدها، وذلك إما من خلال نموذج العائد أو السعر؛ إذ يركز الأول على متغيرين، هما: التغير في الأرباح لكل سهم ومستوى الأرباح. بينما يركز الثاني على القيمة الدفترية لكل سهم وربحيته (Amir,1993)

وقد أبرزت الدراسات التي أجريت في اختبارات كفاءة السوق أهمية القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية حتى باتت تمثل مدخلاً من مداخل البحث في هذا المجال، وذلك لاعتمادها على البيانات الفعلية كما يعتقدها المستثمرين، بالشكل الذي قد يجعل أسعار الأسهم تعكس معتقداتهم، بغض النظر ما إذا كانت تلك المعتقدات صحيحة أم خاطئة، الأمر الذي يجعلهم يؤمنون أن أسعار الأسهم وعوائدها تمثل حقيقة تصوراتهم، وهو ما أشارت إليه دراسة Lee(2001) حينما ناقشت معتقدات المستثمرين بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، اما Barth (2000) فقد بين ان القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قدمت أدِلة تطبيقية عن أهمية الخصائص التقويمية للمتغيرات المحاسبية للمستثمرين، ومن ثم يمكن ان تعد نموذجاً مهماً لقياس منفعة المعلومات المحاسبية، وهو ما أكدته دراسة Marquardt and Weidman (2004)، حينما أوضحت أن التدهور المالي خلال فترة الأزمات قد يدفع المديرين نحو تطبيق المزيد من ممارسات إدارة الأرباح،

الأمر الذي يؤدي إلى خفض قيمة الملاءمة للأرباح المحاسبية وارتفاعها للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، مما يتيح للمستثمرين إمكانية الاعتماد على القيمة الدفترية للسهم كخيار بديل عن القيمة الملائمة للأرباح، عند تقيم أسعار الأسهم، وهو ما أشارت إليه، أيضًا دراسة Bepari (2015) عندما أوضحت إمكانية تحقيق القيمة الدفترية لحقوق الملكية بقيمة ملائمة أعلى مما تحققه القيمة الملائمة للأرباح، وذلك في ظل ظروف محددة للشركات التي تعاني من تعثر مالي او تحقق خسائر متتالية أو أرباح بصفة مؤقتة، الأمر الذي يكشف عن السياسات المحاسبية التي تتخذها الإدارة لتخفيف من حدة آثار الأزمات المالية

وإزاء هذه المنافع التي يمكن جنيها من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية فقد دعت دراسةBarth et al(2001) إلى ضرورة استخدامها في قياس القدرة التقييمية للقوائم المالية كأحد المؤشرات الرئيسة لمنفعة تطبيق المعايير المحاسبية، وضمن هذا السياق فقد استخدم كثير من الباحثين وفي دول عدة مفهوم القيمة الملائمة في تقيم مدى جدوى تطبيق المعايير المالية الدولية في تقرير قابلية التقارير المالية للمقارنة وشفافية الشركة في الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم، جودة التقارير المالية، ومن امثلتها دراسة Alashi (2017) التي أجريت على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إسطنبول؛ إذ أظهر التحليل الخاص بالقيمة الملائمة للأرباح أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل شركة على حدة، بأنه ليس هناك تغير جوهري في القيمة الملائمة بعد تطبيق المعايير المالية الدولية. أما دراسة Juniartiet al (2018) التي أجريت في إندونيسيا؛ فقد أظهرت وجود تحسن في القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير الدولية قياساً بقيمتها قبل التطبيق. وفي نيجيريا فقد وجدت دراسة Oladeleet al (2018) تبايناً واضحاً في القيمة الملائمة لصالح تطبيق المعايير الدولية. أما في الهند فقد وجدت دراسةNayak (2020) أن تطبيق المعايير الدولية ساعدت بتحسن مستوى المعلومات المحاسبية للتقارير المالية

أما في الوطن العربي فيلاحظ المتتبع للجهود البحثية المبذولة في هذا المجال، مدى التغافل عن الاهتمام بمفهوم القيمة الملائمة، فالندرة واضحة في الدراسات التي تناولت اختبار تأثير تطبيق المعايير الدولية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية؛ إذ لم يجد الباحث سوى عدد محدود من البحوث من بينها الدراسة التي قام بهاAlnodel (2018) في السعودية، والتي توصلت إلى أهمية تطبيق المعايير الدولية في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ومن ثم قيمة الملائمة. ودراسة Hessian (2018) التي أجريت في مصر وخلصت إلى وجود تأثير جوهري(إيجابي) لتطبيق المعايير الدولية على فرص تدخل الإدارة من خلال المستحقات الاختيارية، الأمر الذي أثر سلباً على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية

هدف الدراسة

ولمحدودية الدراسات التي أجريت في الوطن العربي، تأتي الدراسة الحالية التي تستهدف اختبار جدوى تطبيق المعايير الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك عن طريق تقديم أدلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة الأردنية، التي تعاني مكتبتها من النقص الشديد لمثل هذه الدراسات، عن أثر واحداً من المعايير الدولية المهمة وذات الصلة بجودة الأرباح، وهو معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن، وذلك باستخدام مدخل القيمة الملائمة

أهمية الدراسة

يهدف المعيار الدولي رقم (15) والذي يعرف بمعيار الإيرادات من العقود مع الزبائن، يهدف إلى صياغة مبادئ تسهم في توفير خاصيتي الملاءمة والتعبير الصادق في المعلومات المفصح عنها عن طبيعة وتوقيت ومستوى عدم التأكد في التدفقات النقدية، وذلك من خلال اتباع خمس خطوات رئيسة تتمثل في: تحديد العقد مع الزبون، والالتزامات المترتبة عليه، وطريقة قياس المعاملة، وتخصيصها على التزامات الأداء المتفق عليها بموجب العقد، وأخيراً، الاعتراف بالإيراد باستخدام مدخل الأصول والالتزامات الذي ينطوي على كل من نموذجي المقابل من الزبون والقياس؛ إذ يتم الاعتراف بالإيراد، وفقاً لهذا المدخل، إمّا باعتماد نقطة زمنية معينة أو على مدى فترات زمنية [Van Wyk and Oetsee2020: p.2].

ولقد تناولت العديد من الأدبيات هذا المعيار بالتحليل والتقييم لمعرفة مدى قدرته في دعم خاصيتي القابلية على المقارنة وتحقيق الموضوعية في الاعتراف بالإيرادات. فقد توصلت دراسة Veronica and Marian (2020) إلى أن معيار (15) يعد رؤية جديدة لمستقبل المحاسبة عن الإيرادات، فعن طريقه يتم تجنب الانتقادات الموجهة للمعيارين الدوليين (11، 18)، وأنه أسهم بشكل فعال في إزالة التناقضات ونقاط الضعف فيهما، ووفر إطارًا أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيراد، وحسن عملية المقارنة بين ممارسات الوحدات باختلاف نشاطاتها وتخصصاتها، الأمر الذي انعكس أثره إيجابياً على جودة التقارير المالية. بينما توصلت دراسة Levant (2020)، ودراسة Napier and stadler (2020) إلى أن تطبيق المعيار لم يحدث تغير ملحوظ على مصداقية وجودة الأرباح؛ وذلك لما يتضمنه من مرونة في مختلف مراحل تطبيقه، مما جعلته غير فاعلٍ في تقييد الممارسات اللاأخلاقية للمديرين، فضلاً عن تجاهله للخصائص التشغيلية للشركات وأثرها على عملية التحقق والاعتراف التي قد يكون تأثيرها أكبر من المعيار نفسه على جودة التقارير المالية

وضمن سياق تقييم معيار (15) أجريت في الأردن دراستان، أولاهما: دراسة Altaji and Alokdeh (2019) التي استهدفت استطلاع 100 فرد يعملون في أربع أكبر مكاتب تدقيق بالأردن، حول تأثير تطبيق المعيار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأما الأخرى فهي دراسة Khersiat (2020) التي أجريت على شركة Jordon Orange Telecom واستهدفت اختبار تأثير تطبيق المعيار على مؤشرات الربحية في الشركة. وكانت نتائج هاتين الدراستين مؤيدة لأهمية تطبيق المعيار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومؤشرات الربحية. وعليه فإن أهمية الدراسة الحالية تأتي ضمن ذلك الإطار ولكن باتجاه قياس منفعة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق عمان عن طريق مقارنة القيمة الملائمة للإيرادات قبل التطبيق وبعده، إلى جانب ما قد تسهم به نتائجها في مساعدة إدارة السوق في تقيم درجة ثقة مستخدمي التقارير المالية للشركة ومستوى شفافيتها

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. **التأصيل الفكري لإعداد المعايير المالية وعلاقتها بالقيمة الملائمة، ومدى تأثرها بدوافع الإدارة من منظور نظرية الوكالة:** على خلفية ظاهرة انفصال الإدارة عن المالكين، برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة أو الضمنية بين طرفين هما: حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل)، يكلف على أساسها الطرف الثاني القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول ويفوض صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنه، وقد بين Jenson and Meckling في معرض شرحهما لسلوكيات حملة الأسهم والإدارة، بأن دور الإدارة في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم والمتمثل في إدارة الموارد المالية المتاحة للشركة، والتفاوض نيابة عن حملة الأسهم مع كل الأطراف المهتمة بالشركة والتي لها علاقة مصالح معها،، ينبغي أن يكون (هذا الدور) بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج إيجابية تفوق كلفة الفرصة البديلة التي كانت من الممكن استثمار هذه الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم، وأوضحا أن ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الإدارة بمالك الشركة الوحيد؛ إذ تتوافق عندها مصلحة الإدارة مع منفعة حملة الأسهم وتكون على نسق واحد، وتختفي عندها مشكلة تعارض المصالح. ولكن عندما يتفتت رأس مال الشركة على عدد كبير من حملة الأسهم فإن ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم، خاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من إدارتها لموارد الشركة إلا بالقدر المتفق عليه.. فالتباين بين حقوق سلطة الإدارة وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية يقود إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك من خلال اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية، من جهة، وتزيد من تعرض حملة

الأسـهم لمخاطـر الأعمـال الناشـئة مـن التباين بيـن التدفقات النقديـة المتوقعة مـن الموارد المتاحـة للشـركة والتدفقـات النقديـة الخارجـة المتفـق عليهـا مـع الإدارة، مـن جهـة ثانيـة (Jenson and Meckling, 1976) ولعـل مـن أهـم الممارسـات الانتهازيـة للمديريـن، إدارة الأربـاح التـي تقـوم علـى أسـاس اغتنـام الفرص عن طريـق الاختيار مـن بين بدائل السياسـات والطرق المحاسـبية: إمّا لتحسـين صورة أداء الشـركة أو إعطاء إشـارات عن تدفقاتهـا المسـتقبلية بهـدف التأثيـر علـى أسـعار أسـهم الشـركة فـي السـوق المالـي باتجـاه تقيمهـا بأكثـر أو أقـل مـن قيمتهـا العادلـة، فعـن طريـق إدارة الأربـاح يحـاول المديـرون خلـق فجـوة معلومـات بينهـم، مـن جهـة، وبيـن حملـة الأسـهم والمتعامليـن فـي السـوق المالـي، مـن جهـة أخـرى، مـن شـأنها أن تجعل سـلوك الطرفين فـي اتجاهيـن متعارضين يقـودان فـي النهايـة إلـى فشـل السـوق، ومـن ثـم، الإضـرار بمصلحـة المسـتثمرين نتيجـة ردود فعلهـم السـلبية وغيـر الرشـيدة أو الكفـؤة نحـو أسـعار الأسـهم فـي السـوق، ومـن ثـم محافظهـم الاسـتثمارية. ولقـد أشـارت إلـى ذلـك دراسـات عديـدة حينمـا أوضحـت أن السـلوك اللاأخلاقـي للمديريـن المتمثـل فـي اتخـاذ قـرارات انتهازية على حسـاب مصلحة حملـة الأسـهم باسـتغلال سـلطتهم الإداريـة فـي التلاعـب بكميـة ونوعيـة المعلومـات، تعد العامـل الأسـاس فـي انهيار أسـعار الأسـهم في السـوق المالي (مـراد وآخـرون، 2021)، وعليـه فـإن العلاقـة بيـن جـودة المعلومـات وشـفافية عمليـة إعـداد التقاريـر الماليـة وعدم غمـوض الشـركة ومخاطـر انهيـار أسـعار الأسـهم هـي علاقـة عكسـية، بمعنـى أنـه كلمـا زادت جـودة المعلومات المحاسـبية، تحسـنت قيمتهـا الملائمة، وانخفضـت مخاطر انهيار أسـعار أسـهم الشركة.

ويربـط Ball (2006) جـودة المعلومـات المحاسـبية والتـي تعكسـها قيمتهـا الملائمـة لقـرارات الاسـتثمار والتمويـل، يربطهـا بمسـاحة الحريـة المتاحـة للإدارة فـي المعاييـر الماليـة للاختيـار مـن بيـن بدائـل القيـاس والتحقـق ضمـن إطـار مـن الإفصـاح الذكـي للمعلومـات فـي التقاريـر الماليـة، وعليـه فهـي نتـاج حوافـز إداريـة وقـت تبنـي تطبيـق المعاييـر الماليـة.. فعندمـا تتواجـد دوافـع للإدارة فإنهـا تقـوم بتوظيـف المعاييـر الماليـة بشـكل سـلبي بهـدف التأثيـر علـى توجهـات المسـتثمرين فـي السـوق المالـي لتحقيـق المكاسـب الرأسـمالية المرغوبـة مـن قبلهـا؛ ومـن ثـم فـإنَّ وجـود معاييـر ماليـة عاليـة الجـودة لا يعنـي بالضـرورة الحتميـة تنتـج تقاريـر ماليـة عاليـة الجـودة. وتـكاد تتفـق نتائـج أغلـب الدراسـات التـي أجريـت فـي هـذا الخصـوص، علـى أن ظاهـرة عـدم تماثـل المعلومـات وانخفـاض جـودة المعلومـات المحاسـبية، ومـن ثـم، قيمتهـا الملائمـة، هـي، نتيجـة لاسـتغلال الإدارة للثغـرات الموجـودة فـي المعاييـر الماليـة. وأنهـا السـبب الأسـاس وراء العديـد مـن الأزمـات والفضائـح الماليـة (مـراد وآخـرون، 2021)

ويوجد في النظرية المحاسبية مدخلين لإعداد المعايير المالية، هما: مدخل القواعد ومدخل المبادئ. أما مدخل القواعد فيقوم على أساس مجموعة كبيرة من الإرشادات والتوجيهات والاستثناءات والقيود وبدرجة عالية من التفاصيل، وعليه فهو يركز على النص الحرفي عند التطبيق أكثر من تركيزه على الجوهرة الاقتصادي للمعاملة، أما مدخل المبادئ فيستند على مفهوم المنفعة للمعلومات المحاسبية؛ لذلك فهو يركز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وعلى الرغم من أنّ كلا المدخلين يهدفان إلى سلامة وموضوعية القياس والبعد عن التحيز في العرض والافصاح، إلا أنهما لا يمنعان الإدارة من ممارسة السلوكيات الانتهازية التي من شأنها حجب الأداء الحقيقي للشركة وتصويره بالشكل الذي يتناغم وأهدافها الذاتية، سواءً كان ذلك السلوك يستهدف سلامة المضمون من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي تؤثر في جودة الأرباح، أو المتعلقة بالناحية الشكلية عن طريق التلاعب في عرض عناصر القوائم المالي، وهذا ما أشارت إليه دراسةKang and Lin (2011) التي استهدفت اختبار مدى تأثير نوع المعيار فيما إذا كان قاعدة أم مبدأ، على سلوك الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والتي توصلت إلى أنه عندما يكون للإدارة دوافع للتدخل في التأثير على صافي الربح، فإنه من الأرجح ميلها نحو استخدام الحدود العددية الدقيقة الموجودة في المعايير القائمة على القواعد، وسيكون هناك رغبة أقل لاستخدام المعايير المستندة على المبادئ. أما دراسة Gideon et al (2018) فقد أوضحت أن المعايير القائمة على المبادئ لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة الأرباح؛ لأنّ ذلك يتوقف على حوافز الإدارة وقت تبني تطبيق المعايير، وعليه فالمعايير القائمة على المبادئ ليست أفضل من تلك القائمة على القواعد. أما دراسة Sundvik (2019) فتوصلت إلى أنه في حالة استخدام المعايير المستندة على المبادئ ستنخفض احتمالات سوء السلوك المالي عند الإدارة ولكن تزداد عمليات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.. وأن إدارة الأرباح الحقيقية الأكثر كلفة ترتبط بالمعايير المحاسبية القائمة على القواعد. أما الدراسة التي قام بها أحمد (2020) فقد بينت أن تطبيق المعايير سواءً القائمة على المبادئ أو القواعد لا تلغي تأثير دوافع الإدارة بشكل نهائي ولكن تطبيق المعايير المستندة على القواعد تزيد من قدرة الإدارة على تحريف القوائم المالية مقارنة بالمعايير القائمة على المبادئ

وعلى أساس هذا الفهم، لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول أفضلية أي المدخلين على الآخر في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية، وعليه فإن تبني مجلس المعايير المالية الدولية مدخل المبادئ في صياغة المعايير المالية، عموماً، والمعيار رقم (15) لا يوفر الضمانة الكافية لتحسين جودة الأرباح. فعلى الرغم مما يتضمنه المعيار من إرشادات وتوجيهات ساعدت إلى حد ما في تقويض تدخلات الإدارة عند التقرير عن الإيرادات وذلك من خلال تطوير ثلاثة أبعاد أساسية يتعلق الأول بمفهوم

الإيـرادات ومتطلبـات إثباتهـا، والثانـي بالقيـاس المحاسـبي لعناصـر القوائـم الماليـة، أمـا الثالـث فيتعلـق بتحديـد طبيعـة ونطـاق المعلومـات التـي يجـب الإفصـاح عنهـا بالتقاريـر الماليـة؛ إذ اعتمـد المعيـار فـي البعـد الأول شـرط وفـاء الشـركة بالتزامـات الأداء المحـددة بالعقـد مـع الزبـون: إمـا علـى أسـاس مـدى زمنـي، أو نقطـة زمنيـة معينـة، وذلـك بغـض النظـر عـن طبيعـة العقـد أو الزبـون أو خصائـص الشـركة ممـا أدّى ذلـك إلـى إزالـة الاختلافـات الـواردة فـي المعاييـر السـابقة للاعتـراف بالإيـرادات، إلـى جانـب ذلـك تبنيـه مفهـوم حـق السـيطرة، بـدلاً مـن نقـل المخاطـر كمؤشـر لتحديـد توقيـت الوفـاء بالتزامـات الأداء الموجـود بالعقـد، إذ بموجـب هـذا المفهـوم يتـم تحديـد توقيـت الاعتـراف بالإيـرادات عندمـا يكـون للزبـون القـدرة علـى الاسـتفادة مـن منافـع العقـد. وبلا شـك أن مفهـوم حـق السـيطرة، هـو الأقـرب إلـى الجوهـري الاقتصـادي لعمليـة الاعتـراف بالإيـراد مـن مفهـوم نقـل المخاطـر. أمـا فـي البعـد الثانـي فقـد اسـتحدث المعيـار مفهـوم سـعر المعاملـة بـدلاً مـن مفهـوم القيمـة العادلـة وبذلـك تخلـص مـن المشـاكل المرتبطـة بالقيمـة العادلـة، إلـى جانـب معالجتـه لبعـض المشـاكل المرتبطـة بالقيـاس مثـل مشـكلة البيـع مـع حـق الـرد وبعـض الحـالات الخاصـة للعقـود مثـل منـح التراخيـص وحقـوق الملكيـة الفكريـة. أمـا البعـد الثالـث فقـد كان مـن خلال إلـزام الشـركات بالإفصـاح عـن مجموعـة مـن المعلومـات الخاصـة بالعقـود مـع الزبائـن مثـل التزامـات الأداء المتبقيـة والأحـكام المهنيـة والتقديـرات المرتبطـة بهـا، بالرغـم مـن ذلـك التطويـر، إلا أنّ الإطـار العـام للاعتـراف بالإيـراد، وفقـاً للمعيـار 15، يعتمـد فـي القيـاس علـى مدخـل الأصـول والالتزامـات، وهـو مـا يتيـح المجـال أمـام الإدارة باسـتخدام سياسـة التحفـظ للتأثيـر علـى جـودة المعلومـات المحاسـبية، بالإضافـة إلـى خيـارات القيـاس التـي تتضمنهـا الخطـوات الخمـس لتطبيـق المعيـار، عمومـاً والثانيـة والثالثـة والرابعـة، خصوصـاً، فعلـى سـبيل المثـال حـدد المعيـار لفـرض تحديـد سـعر المعاملـة وفـي فقـرة المقابـل (التعويـض) المتغيـر طريقتيـن همـا طريقـة القيمـة المتوقعـة وطريقـة المبلـغ الأكثـر احتمـالاً، كمـا حـدد ثلاث طـرق لتخصيـص قيمـة المعاملـة علـى التزامـات الأداء، وهـي: طريقـة تقييـم السـوق المعـدل وطريقـة الكلفـة المتوقعـة وطريقـة القيمـة المتبقيـة. الأمـر الـذي دفـع بـ Tutinoet al. (2019) وزملائـه يتسـاءلون: هـل المعيـار يفسـح المجـال امـام الإدارة لممارسـة إدارة الأربـاح؟ وكانـت نتائـج دراسـتهم تشـير بوضـوح أن المعيـار المذكـور يسـاعد علـى ممارسـة إدارة الأربـاح

وتأسيسـاً علـى مـا تقـدم فـإن جـودة المعلومـات المحاسـبية، ومـن ثـم قيمتهـا الملائمـة، لا تعتمـد علـى جـودة المعاييـر الماليـة مـا إذا كانـت مسـتندة علـى القواعـد أم المبـادئ، وإنمـا علـى دوافـع الإدارة وقـت تبنـى تطبيـق المعاييـر. وعليـه فـإن دوافـع الإدارة تعـد المحـور الأسـاس فـي توفيـر معلومـات عاليـة الجـودة أكثـر مـن وجـود معاييـر محاسـبية عاليـة الجـودة؛ ومـن ثـم فـإنّ العلاقـة بيـن المعاييـر الماليـة والقيمـة الملائمـة للمعلومـات المحاسـبية تتحـدد فـي ضـوء دوافـع الإدارة وكمـا مبيـن فـي الشـكل رقـم (1) الـذي يصـور تأثيـر دوافـع الإدارة علـى نمـط واتجـاه تطبيـق المعاييـر الماليـة للتأثيـر علـى مسـتوى جـودة المعلومـات المحاسـبية التـي سـتنعكس علـى مـدى ملاءمتهـا فـي السـوق المالـي



الشكل رقم (1)

العلاقة بين دوافع الإدارة والمعايير المالية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

2. **الدراسات السابقة:** تزخر المكتبة المحاسبية بالعديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، غير أن الباحث سيركز اهتمامه في عرض الدراسات التي تعتمد تحليل المحتوى للتقارير المالية وليس بيانات قوائم الاستطلاع (الاستبانة) فضلاً عن مراعاته تنوع الدول التي أجريت فيها وبحسب تتابعها الزمني وعلى النحو الآتي:

دراسة Kaszfelink (2015) التي تختبر ما إذا كان هناك تغير جوهري في قيمة الملاءمة لمكونات الاعتراف بالإيرادات في إطار معيار (15) بالمقارنة مع المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك على عينة مكونة من 100 شركة غير مالية مسجلة في هيئة الاوراق المالية والبورصات الأمريكية خلال الفترة 2005 - 2015. وقد توصلت الدراسة إلى وجود زيادة في القيمة الملائمة للإيرادات بعد تبني تطبيق معيار 15، وأن إيضاحات الاعتراف بالإيراد تمثل مصدراً للمعلومات ذا قيمة ملائمة في بيئة التقارير الدولية

أما دراسة Trabelsi (2018) فتستهدف اختبار أثر المعيار (15) على المعلومات المحاسبية المفصح عنها قبل وبعد تطبيقه في 1 / 1 / 2017 وذلك على الشركات العقارية في دبي. وقد أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للمعيار على الأرباح وحقوق الملكية وأن مؤشرات المقاييس المالية المستمدة من التقارير المالية قد ارتفعت مقارنة بقيمها قبل التطبيق.

وسعت دراسة Aladwan (2019) إلى بيان أثر المعيار (15) على الإيرادات وقيمة سعر السهم قبل وبعد التطبيق في الشركات الأردنية العاملة في قطاع التشييد والتعدين والبالغ عددها 23

شركة؛ إذ قام Aladwan بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: الأولى تمتد ما بين 2012 - 2014، والأخرى: ما بين 2015 - 2017 وتوصلت إلى وجود فروق معنوية في قياس قيمة الإيرادات قبل وبعد التطبيق، كما أظهرت النتائج أن لتطبيق المعيار (15) أثراً إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم على أسعار الأسهم في السوق المالي.

أما دراسة إبراهيم (2020) التي كانت بعنوان: "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الامتثال لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) للإفصاح عن معلومات الإيرادات وانعكاسها على القدرة التقييمية للقوائم المالية" فقد اختبرت خمسة فروض أساسية على عينة مؤلفة من 105 شركة سعودية موزعة على أربعة قطاعات اقتصادية. وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق المعيار (15) على مستوى الامتثال بمتطلبات المعيار وأن تطبيقه أدّى إلى توسيع نطاق وطبيعة المعلومات عن الإيرادات من العقود مع الزبائن، كما بينت أثر للخصائص التشغيلية للشركات على مستوى الامتثال من جهة، وعلى العلاقة بين القدرة التقييمية للقوائم المالية وتطبيق المعيار، من جهة ثانية

أما دراسة Napler and Stadler (2020) التي أجريت على 48 شركة موزعة على عشرة دول أوربية هي: بلجيكيا، سويسرا، ألمانيا، الدنمارك، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا ونيوزلندا وأخيراً هولندا، وشملت 14 نوعًا من الصناعات؛ فقد توصلت إلى أنَّ لتطبيق المعيار (15) أثراً إيجابياً على كمية المعلومات المفصح عنها.

الإضافة العلمية والعملية:

يظهر التحليل المقارن أن الدراسة الحالية تعد امتدادًا لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوي من النظرية المحاسبية وبخاصة دراسة Al adwan (2019)، إلا أنها تتميز عن سابقاتها في إضافاتها العلمية العملية للموضوع من ناحيتين، هما:

1. تقييم مدى جدوى تطبيق المعيار رقم (15) في تحسين المحتوى المعلوماتي للإيرادات، ومن ثم، في زيادة جودة التقارير المالية، وذلك بضمن بفحص تأثير دوافع الإدارة على القيمة الملائمة للإيرادات قبل تطبيق المعيار وبعده؛ إذ يلاحظ المتتبع للجهود البحثية في هذا الخصوص التغافل عن تناول تأثير ذلك الجانب على فاعلية المعيار في الحد من إدارة الأرباح، الأمر الذي يضفي على الدراسة الحالية أهمية إضافية؛ إذ يعد إدخال متغير حوافز الإدارة وعقود المديونية والتكاليف السياسية، بوصفها محددات لفاعلية معيار 15 في الحد من الممارسات الإدارية الانتهازية عند الإفصاح عن الإيرادات، تعد إضافة جديدة لأدبيات الموضوع في الوطن العربي، عموماً، والأردن خصوصاً، باعتبار أنها الدراسة الأولى من نوعها في هذا المجال.

2. إن اختبار أثر دوافع الإدارة على القيمة الملائمة للإيرادات قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 15 وبعده، ستسهم نتائجه بشكل غير مباشر في دعم أو دحض تبني مجلس المعايير المالية الدولية لمدخل المبادئ في صياغة المعايير المالية، بما في ذلك المعيار رقم (15)، والذي كان (أي تبني مدخل المبادئ) على خلفية الانتقادات الموجهه لمدخل القواعد في بناء المعايير المالية باعتباره (أي مدخل القواعد) غالباً ما يوفر وسيلة للتحايل على نية المعيار من خلال هيكلة الصفقات، واختيار الممارسات المحاسبية التي تحقق أهدافًا معينة، إلى جانب ما يتسببه مدخل القواعد من تعقيد وصعوبة في التطبيق بفعل تضمنه على العديد من الإرشادات والتوجيهات والاستثناءات التي تساعد على فسح المجال أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح (أحمد، 2020).

منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة:

في ضوء العرض الفكري للعلاقة بين المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم قيمتها الملائمة، ومدى تأثرها بدوافع الإدارة، يمحور الباحث مشكلة دراسته في السؤال الآتي: "هل يسمح تبني تطبيق المعيار الدولي إيرادات العقود مع الزبائن رقم (15) لتدخلات الإدارة عن طريق ممارسة إدارة الإيرادات للتأثير على جودتها وبالشكل الذي يقوض من قدرتها في الاستجابة لأسعار الأسهم في السوق المالي؟"

2. فرضية الدراسة:

لغرض الإجابة عن تساؤل الدراسة، يصوغ الباحث الفرضيتين الآتيتين:

- Ho1: لا تختلف القيمة الملائمة للإيرادات بعد تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) عما هي عليه قبل تطبيقه. عند مستوى معنوية 5% فأقل.
- Ho2: لا يختلف أثر دوافع الإدارة على عملية إدارة الإيرادات بعد تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) عما هو عليه قبل تطبيقه. عند مستوى معنوية 5% فأقل

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين، هما:

أ. فئة الشركات الصناعية: يمثل القطاع الصناعي أكبر القطاعات الصناعية في الأردن، إذ تشكل شركاته والبالغ عددها 72 شركة بنسبة 43,6% من مجمل

الشركات المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها 165 شركة . وقد قام الباحث بتحديد مجتمع دراسته من هذا القطاع وفقاً للشروط الآتية:

1. أن لا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى خلال فترتي الدراسة (2014 - 2016) و (2017 - 2019) فضلاً عن استمرار تداول اسمها في السوق خلال نافذة الحدث (2014 - 2019).
2. أن لا تكون الشركة قد تعرضت إلى تعثر مالي خلال فترة الدراسة؛ وذلك لتجنب تأثير الأزمات المالية على القيمة الملائمة.
3. أن لا تكون الشركة قد طبقت المعيار رقم 15 قبل تاريخ 1 / 1 / 2017

وبناءً على ذلك فقد تم استبعاد 33 شركة؛ لعدم استيفائها شروط المجتمع؛ مما جعله يتكون من 39 شركة فقط، وقد اعتمدها الباحث عينة لدراسته، وبذلك أصبح عدد المشاهدات 117 مشاهدة لكل فترة من الفترتين

ب. فئة المحللين الماليين: بسبب ما يتطلبه نموذجي قياس قيمة الملائمة، سواءً كان نموذج العائد أو السعر، من ضرورة توفر فرض كفاءة السوق، فإن الباحث يرى من غير المناسب الاعتماد على بيانات السوق المالي في اختبار فرضيتي دراسته باعتبار أن سوق عمان المالي من الأسواق الضعيفة الكفاءة؛ لذا يعتقد من المهم اللجوء إلى المحللين الماليين في تقدير سعر سهم الشركة في ضوء معطياتها المالية، مع مراعاة عند اختيارهم خبرة المحلل المالي ومؤهلاته العلمية ودقة تنبؤاته من خلال دقة توقعاته خلال سنوات عمله في السوق، والتي تم قياسها بنسبة أخطاء التنبؤات، والتي هي الفرق المطلق بين الأرباح المتنبأ بها لأي سنة والأرباح الفعلية لنفس السنة مقسومة على الأرباح الفعلية لنفس السنة (محمد، 2020). ووفقاً لهذه الأسس تم تحديد 39 محللا ماليًا، خصص كل فرد منهم على شركة، وتم تزويده بتقاريرها المالية لسنوات الدراسة، وطلب منه تقدير سعر سهم الشركة لكل سنة دون الاهتمام بالسعر الفعلي للشركة، وبهذا استطاع الباحث الحصول على أسعار أسهم الشركات عينة الدراسة ولكل سنة وفقاً لفرض كفاءة السوق إلى حد ما. ويوضح الجدول رقم (1) صفات المحللين الماليين عينة الدراسة والذي يتضح منه أن الجزء الأكبر من عينة هذه الفئة يتمتعون بالخبرة الطويلة في مجال العمل ومن ذوي التأهيل العلمي الجامعي فضلاً عن ارتفاع نسبة دقة تقديراتهم.

جدول رقم (1) صفات المحللين الماليين عينة الدراسة

البيان	فئات الخبرة				المؤهلات العلمية							
	5-8	9-12	12 ≤	المجموع	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	أكثر من بكالوريوس	المجموع	70-80%	81-90%	90% ≤	المجموع
العدد	9	13	17	39	5	23	11	39	8	19	12	39
%	23.1	33.3	43.6	100%	12.8	59	28.2	100	20.5	48.7	30.8	100%

4. متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

4.1- القيمة الملائمة للإيرادات: إنّ قياس القيمة الملائمة لمحتويات التقارير المالية في الدراسات التطبيقية غالباً ما تتم الاعتماد على الانحدار أو الارتباط الخطي ومن خلال نموذجين أساسيين، هما: نموذج السعر ونموذج العائد، وأيا كان النموذج المستخدم فإنه يستدل على قيمة الملائمة للمتغيرات في أي من النموذجين من خلال محددين رئيسين، هما: معامل الميل Bs ويطلق عليه في أدبيات أسواق رأس المال معامل الاستجابة ERC، فكلما ارتفعت قيمته، دلّ ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين أسعار الأسهم أو عوائدها والمتغير محل الدراسة. أما المحدد الثاني فهو القوة التفسيرية للعلاقة المقدرة في نماذج القياس المستخدم R2adjusted الذي كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على أن للمتغير دورًا كبيرًا في تفسير درجة التباين في سلوك أسعار الأسهم وعوائدها. وتأسيسًا على ذلك، فإن الباحث سيستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاحتساب القيمة الملائمة للإيرادات وذلك من خلال تطوير نموذج Edward-Beaver-Ohlsaon، إذ سيتم إدخال لوغاريتم الإيرادات ولوغاريتم التغير في الإيرادات بصفتيهما المتغيرين المستقلين في النموذج، واعتبار كل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم والتغير في ربحية السهم والتدفقات النقدية التشغيلية والتغير في التدفقات النقدية التشغيلية متغيرات ضابطة لنموذج الاختبار وعلى النحو الآتي:

$$Pit= \alpha i + B1it\ (LogRit) + B2it\ (Log\ \Delta Rit) + B3it + (BVit) + B4it\ (EPSit) + B5it\ (\Delta EPSit) + B6it\ (OCFSit) + B7it\ (\Delta OCFSit) + ei$$

حيث إن:

Log Rit= إيرادات للشركة i للفترة t ، LogΔRit= التغير في إيرادات للشركة i للفترة t

BVi ، Pit= سعر السهم للشركة i للفترة t

it= قيمة السهم الدفترية للشركة i للفترة t

EPSit= ربحية السهم للشركة i للفترة t ، ΔEPSit= التغير في ربحية السهم للشركة i للفترة t

OCFSit=تصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i للفترة t

ΔOCFSit= التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i للفترة t

ei= الخطأ العشوائي

4.2- دوافع الإدارة: تتفق الأدبيات على أن البناء الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية التي تفسر دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية تقوم على ثلاث فرضيات أساسية هي: فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية، وفرضية شروط عقود المديونية، وفرضية التكاليف السياسية، وفيما يلي عرض لهذه الفرضيات وطريقة قياسها:

4.2.1- فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية: تنشأ خطط الحوافز والمكافآت الإدارية اساساً لتخفيف حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الناتج من سعي كل منهم نحو تعظيم دالة منافعة الشخصية. وبذلك فإن خطط الحوافز والمكافآت تجمع بين مصلحة الإدارة وحملة الأسهم لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق تحسين أسعار أسهمها. ونظراً لكون هذه الخطط تبنى، في الأغلب الأعم، على رقم صافي الربح، فإن الإدارة تسعى دائماً إلى تحسين الربح ليعكس الصورة الجيدة لأداء إدارة الشركة، ويتم ذلك عادةً من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، وهو ما أشارت إليه دراسة Watts and Zimmerman (1978) عندما أوضحت ان مديري الشركات التي تتحدد مكافآتهم في ضوء رقم صافي الربح، يلجؤون، في أغلب الاحيان، إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة المالية الحالية.

ولقد اطلع الباحث على نظام الحوافز والمكافآت المعتمد في الشركات عينة الدراسة فوجد نظامين: الأول يعتمد على نسبة معينة من صافي الربح بينما الثاني يقوم على أساس الرواتب والمكافآت الشهرية. ولغرض اختبار فرضية الدراسة الخاصة بدوافع الإدارة، قام الباحث بتحويل النظام الثاني إلى نسبة من الأرباح وذلك بإعادة إضافة ما يتقاضاه المديرين خلال السنة إلى صافي الربح، ثم تقسيم ما تقاضوه خلال السنة على الرقم الجديد للربح. وسيرمز له في نموذج الاختيار MI.

4.2.2- فرضية التكاليف السياسية: يقصد بالتكاليف السياسية تلك التي تتحملها الشركة، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر على قيمة الشركة أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع. ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقارير المالية وتأثير غير مباشر ينتج من استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لغرض إجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف إضافية مثل تلك التي تنشأ عن مطالب نقابات العمال وزيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة؛ لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من البواعث الاقتصادية المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح (Wattsand Zimmerman,1978)

4.2.3- ونظراً لصعوبة قياس التكاليف السياسية بصورة مباشرة فقد اتفق الباحثون على اعتبار حجم الشركة مقياساً تقريبياً للتكاليف السياسية (الفضل،2006)؛ لذا يستخدم الباحث لوغاريتم مجموع القيمة الدفترية لأصول الشركة للتعبير عن حجمها وسيرمز له في نموذج الاختبار Size.

4.2.4- فرضية عقود المديونية: يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، مثل الحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية؛ لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعدها على التخفيف من حدة الشروط المقيدة لحريتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المساءلة الناتجة عن تجاوز شروط العقد. ولقد أشارت دراسة Watts and Zimmerman, (1978) إلى هذا السلوك الإداري بفرضية شروط منح الائتمان التي تفيد أن مديري الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تنقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية وذلك لخلق انطباع جيد لدى المقرضين عن القدرة الإيفائية للشركة وتتجنب ارتفاع كلفة رأس المال. وللتعبير عن هذا المتغير يستخدم الباحث نسبة المديونية التي تقاس بقسمة مجموع الالتزامات طويلة الأجل على مجموع الأصول. وسيرمز له في نموذج الاختيار Leve.

4.3- محددات دوافع الإدارة: ومما تجدر الإشارة إليه ان اتجاه دوافع الإدارة نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح أو بالعكس، تتأثر بمحدد نسبة الملكية الإدارية الذي يقصد به نسبة ما يمتلكه المديرون في الشركة من أسهمها وقد دلت الدراسات السابقة على أن مديري الشركات التي لديها نظام حوافز إدارية مرتبط برقم

صافي الربح، وفي الوقت نفسه يمتلكون جزءًا من رأس مال الشركة، يواجهون في الغالب موقفاً حرجاً فيما يخص تقرير مستوى الربح المرغوب في الإفصاح عنه، وذلك لتعارض أبعاد مصالحهم الشخصية. فالمستوى العالي من الأرباح لا شك يضمن لهم مستوى عالياً من الحوافز والمكافآت الإدارية، ولكنه في المقابل سيزيد من الأعباء السياسية، الأمر الذي قد تخفض من حصة السهم من توزيعات الأرباح، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرغب فيه حملة الأسهم؛ لذا يجب على المديرين، عند اختيارهم للسياسات المحاسبية مراعاة التوازن بين هذه المتغيرات وهو ما أشارت إليه دراسة الفضل (2019) التي أوضحت أن في حالة انخفاض نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة فأن المنافع الناتجة من الإفصاح عن المستويات العالية للأرباح قد تفوق التكاليف السياسية الناشئة عن تلك الأرباح، وخاصة في مجال الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها؛ إذ ستسهم تلك الأرباح على تخفيف حدة شروط المقرضين وتخفض من كلفة رأس المال؛ لذلك يلجؤون إلى استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وذلك عن طريق إعداد تقارير مالية أقل تحفظاً وبالعكس في حاله زياده نسبه الملكية الإدارية. وتقاس نسبة الملكية الإدارية بقسمة ما يمتلكه المديرين من أسهم الشركة على مجموع أسهم رأس المال

وتأسيساً على ما تقدم الباحث سيقوم بإدخال محدد نسبة الملكية الإدارية في نموذج اختيار تأثير دوافع الإدارة على الإيرادات وسيرمز له ME وعلى النحو الآتي:

$$Rit = \alpha + B1Mlit + B2Leveit + B3Sizeit + B4MEit + ei$$

4. المقاييس المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة:

لفرض تحليل ومناقشة نتائج الاختبار الإحصائي لفرضيتي الدراسة، سيستخدم الباحث المقاييس الآتية:

1. اختبار Mann- Whitney لقياس معنوية الفروقات بين متغيرين أو أكثر.
2. القدرة التنبؤية للمقاييس المحاسبية التي تقيس قدرة المقاييس المحاسبية الحالية على التنبؤ يقيمها المستقبلية وذلك باستخدام الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير لعلاقة الانحدار الذاتي بين قيمة المتغير في الفترة الحالية وقيمته في الفترة السابقة وذلك على خطوتين:

الأولى: احتساب خطأ التقدير لعلاقة الانحدار الذاتي بين قيمة الإيرادات في الفترة الحالية وقيمتها في القدرة السابقة، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية(Hessian,2018):

$$\frac{R_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} = \alpha + B_1 * \frac{R_{it}-1}{Total\ Asset_{it-1}} + e$$

حيث ان:

$\frac{R_{it}}{Total\ Asset_{it-1}}$: تمثل قيمة الإيرادات للفترة الحالية منسوبة إلى مجموع الأصول في أول الفترة

$\frac{R_{it}-1}{Total\ Asset_{it-1}}$: تمثل قيمة الإيرادات للفترة الحالية منسوبة إلى مجموع الأصول في آخر الفترة

الثانية: احتساب الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير وفقاً للمعادلة الآتية:

PREDit = √(σ^2(e)it)

حيث إن:

PREDit: القدرة التنبؤية للمتغير للشركة i وللفترة t

مؤشر تمهيد الدخل: وهو مؤشر للاستدلال على مدى تدخل الإدارة لإجراء التسويات المقصودة للأرباح المحاسبية بهدف الوصول للمستوى المرغوب من قبلها، وذلك عن طريق تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد الممكن أو المسموح به عن طريق استخدام مجموعة من آليات التي يتم بموجبها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير، وفي حدود المبادئ المحاسبية، وذلك بهدف زيادة القيمة السوقية للشركة أو المحافظة عليها من خطر الانهيار. ويقاس مؤشر تمهيد الدخل بالمعادلة الآتية(Baiket al. , 2020) :

$$Smooth_{it} = \frac{\sigma(CFO_{it} \div Total\ Asset_{it-1})}{\sigma(Earn_{it} \div Total\ Asset_{it-1})}$$

حيث إن:

σ(CFOit÷Total Asset(it-1)) : تمثل الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية

التشغيلية للشركة i للفترةt مقسومه على إجمالي موجودات الشركه i في أول المدة

σ(Earn_it ÷Total Asset(it-1)): الانحراف المعياري لصافي الأرباح قبل البنود غير العادية للشركه i خلال الفترةt مقسومة على إجمالي الموجودات للشركة في أول المدة.

4. معامل المرونة (التاثير) للإيرادات الذي يعكس مدى إسهامها في عمليات تمهيد الدخل وتقاس بخطوتين:

الأولى: تقدير ميل لانحدار (B) للإيرادات

$$Smoothsit = \alpha BRit + eit$$

الثانية:

معامل المرونة = × B

نتائج الدراسة

ابتداءً، وقبل الولوج في تحليل نتائج اختبار فرضيتي الدراسة ومناقشتها، يعرض الباحث في الجدول رقم (2) الوصف الإحصائي لقيم متغيرات الدراسة قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (15) وبعده؛ وذلك لتوضيح طبيعتها واتجاهاتها ومدى تشتتها عن وسطها الحسابي ومستوى التباين بين متوسطات العينة؛ إذ يتضح من الجدول تدني قيمة الانحراف المعياري لمتوسطات المتغيرات للشركات عينة الدراسة قبل تطبيق المعيار وبعده؛ مما يعني أن توزيعها كان طبيعياً، الأمر الذي يجعل استخدام أسلوب الانحدار الخطي في اختبار وفقاً للنماذج سابقة الذكر، أمراً مقبولاً إحصائياً. كما يكشف الجدول عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية بين قيم المتغيرات المحاسبية وخاصة الإيرادات مما يشير إلى وجود تغيرات هيكلية في عملية القياس والاعتراف بقيم تلك المتغيرات، ويبين الجدول أيضًا، ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في معظم الشركات عينة الدراسة

أما نسبة المديونية فيشير متوسطها، سواءً قبل تطبيق المعيار أو بعد تطبيقه، إلى مقبوليتها من ناحية مخاطرتها المالية على الشركة، وهي نسبة طبيعية في ظل الارتفاع الملحوظ لنسبة الملكية الإدارية التي أثبتت الدراسات علاقتها العكسية مع نسبة المديونية (الفضل، 2019). أمّا بخصوص الحوافز الإدارية، فقد لاحظ الباحث أنه بالرغم من انخفاض ربحية السهم خلال فترة تطبيق معيار عما كان عليه قبل تطبيقه، إلا أن متوسط الحوافز الإدارية كان بالعكس إذ بلغ بعد تطبيق المعيار 18.4% بينما قبل تطبيق المعيار كان 15.4% ويعتقد الباحث أن هذه الزيادة قد تعود إلى السيطرة الإدارية للمديرين بفعل ارتفاع نسبة

ملكيتهم في رأس مال الشركة، فارتفاع نسبة الملكية الإدارية قد يجعل المديرين يستغلون سلطتهم الإدارية، ويسعون إلى زيادة حوافزهم لمواجهة احتمالات تعرضهم لخسائر مالية نتيجة انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي نتيجة لانخفاض ربحية السهم

جدول رقم (2) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار (15)

المتغيرات	اقل قيمة		أعلى قيمة		المتوسط		الانحراف المعياري		اختبار M-W	
	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	نتيجة الاختبار	مستوى المعنوية
R	4.251	5.181	14.511	18.675	11.321	9.652	0.146	0.189	345	4.5
BV	3.247	3.685	9.681	12.483	5.751	7.321	0.194	0.166	333	3
EPS	0.487	0.879	1.833	2.655	1.817	1.254	0.158	0.188	327	2
OCFS	4.695	4.561	11.432	14.051	10.678	8.988	0.122	0.154	340	4
ML	0،056	0.056	0.195	0.225	0.158	0.184	0.168	0.156	326	2
Leve	0.087	0.065	0.226	0.218	0.195	0.184	0.148	0.148	337	3.5
Size	5.481	5.398	14.795	20.245	11.45	12.891	0.156	0.161	342	4
ME	0.048	0.051	0.274	0.296	0.174	0.218	0.167	0.155	339	2.5

اما نتاج اختبار فرضيتي الدراسة، فهي على النحو الآتي:

1. نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تشير نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الأولى والمدرجة في الجدول رقم (3) إلى رفض فرضية العدم، حيث أظهر وجود تباين في معامل الاستجابة للإيرادات والتغير في الإيرادات بين فترتي الدراسة؛ إذ انخفض معامل الاستجابة في فترة التطبيق عما كان عليه في فترة قبل التطبيق للإيرادات بنسبة 35.7% وللتغيير في الإيرادات بنسبة 38.8%

كما يظهر انخفاض معامل التحديد للنموذج بمقدار 7.7 % مما يعني ذلك انخفاض درجة ثقة المحللين الماليين بقدرة الإيرادات والتغيير في الإيرادات على التنبؤ بأسعار أسهم الشركات عينة الدراسة، ومما يعزز رأي الباحث تدني القدرة التنبؤية لتلكما المتغيرين خلال فترة التطبيق قياساً بقيمتها قبل التطبيق، إن السبب وراء ذلك يعود إلى زيادة عمليات تمهيد الإيرادات التي تظهر بوضوح من معامل المرونة للإيرادات ومعامل التحديد لنموذج تمهيد

الإيرادات والمبينة في الجدول رقم (4)، مما يؤكد ذلك أن تطبيق المعيار الدولي رقم (15) قد ساعد على زيادة عمليات تمهيد الإيرادات؛ ومن ثم تمهيد الدخل الذي من الطبيعي أن ينعكس أثره على القيمة الملائمة للإيرادات

الجدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الأولى

	المتغيرات	النتائج قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (15)				النتائج بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (15)			
		المتوسط T	معامل الاستجابة B	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية%	المتوسط T	معامل الاستجابة B	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية%
المستقلة	R	11.321	1.128	1.902	3	9.651	0.725	1.701	5
	RΔ	0.138	0.931	1.898	3	0.105	0.579	1.818	3.5
الضابطة	BV	8.751	0.187	1.385	7	9.485	0.124	1.505	7
	EPS	2.248	1.422	1.831	3	2.372	0.915	1.822	3
	EPSΔ	0.145	0.185	1.551	6	0.161	0.138	1.506	7
	OCFS	3.678	2.625	1.691	5	3.456	0.807	1.702	5
	OCFSΔ	0.156	0.964	1.701	5	0.162	0.534	1.701	5
معطيات النموذج	عدد المشاهدات	117				117			
	الحد الثابت	0.894				1.107			
	R^2	% 57.3				% 49.6			
	قيمة F	0.985				1.025			
	مستوى المعنوية	% 3				% 2.5			

الجدول رقم (4) مؤشرات القدرة التنبؤية وتمهيد الإيرادات لعينة الدراسة

المؤشر		القيمة قبل تطبيق المعيار	القيمة بعد تطبيق المعيار	الفرق زيادة او نقصان	اختبار t	
					قيمة الاختبار	مستوى المعنوية%
القدرة التنبؤية	Log	1.085	0.796	(0.289)	1.754	3.5
	LogΔR	0.811	0.532	(0.279)	1.861	3
	BV	0.078	0.054	(0.024)	1.675	4.5
	EPS	1.165	0.967	(0.201)	1.975	2.5
	EPSΔ	0.854	0.632	(0.222)	1.662	5
	OCFS	1.304	0.985	(0.319)	1.751	4
	OCFSΔ	1.085	0.886	(0.199)	1.667	5
تمهيد الدخل		1.651	1.072	(0.579)	1.872	3
معامل المرونة لتمهيد الإيرادات		% 12.3	22.5	10.2	1.901	2.5
معامل التحديد R^2		% 25.7	% 41.8	16.1	1.665	0.05

أما نتائج اختبار المتغيرات الضابطة فقد أظهرت ما يأتي:

- انخفاض معامل الاستجابة لكل من القيمة الدفترية للسهم والتغير في ربحية السهم، مما يعني عدم وجود لهذين المتغيرين أثر على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي.
- يحتل متغير ربحية السهم المرتبة الثانية بعد متغير التدفقات النقدية التشغيلية للسهم، من حيث الأهمية في التنبؤ بأسعار الأسهم عند المحللين الماليين عينة الدراسة؛ إذ بلغ معامل الاستجابة له في فترة قبل تطبيق المعيار حوالي 1.422 وبعد التطبيق حوالي 0.915. مما يعني أن تبني تطبيق المعيار قد خفض من القيمة الملائمة للأرباح، وكذلك من قدرتها التنبؤية. كما هو مبين في الجدول رقم (4) وينسب الباحث ذلك إلى المجال الذي يسمح به المعيار لتدخلات الإدارة بدلالة زيادة عمليات تمهيد الدخل.

- يبدو أن نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية يحظى بالاهتمام الأكبر عند المحللين الماليين؛ إذ بلغ معامل استجابته 2.625 في فترة تطبيق المعيار وبقي هذا المتغير يحتل المرتبة الأولى حتى بعد تطبيقه بالرغم من انخفاض معامل استجابته الذي بلغ 0.807. ويعزو الباحث أهمية نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية إلى قدرته في عكس عمليات تمهيد الدخل أكثر من غيره من المقاييس المحاسبية بدلالة ارتفاع قدرته التنبؤية قياساً ببقية المقاييس، كما يظهر الجدول رقم (4) أنّ للتغيير في نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية دوراً في تحديد أسعار الأسهم أكثر من التغير في نصيب السهم من الأرباح أو التغير في الإيرادات.

2. نتائج اختبار الفرضية الثانية:

تدعم نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية والمدرجة في الجدول رقم (5) نتائج الدراسات التي أجريت بخصوص تأثير دوافع الإدارة على اتجاهات تطبيق المعايير المالية الدولية، من جهة، وترفض فرضية الدراسة، من جهة ثانية. فمعامل التحديد R2 لنموذج الاختبار يفسر حوالي 73.4% من عمليات تمهيد الإيرادات بعد تطبيق المعيار، وبما يزيد عما كان عليه قبل التطبيق بحوالي 19.8%، وهو ما يستدل منه أن الجزء الأهم من عمليات تمهيد الدخل تعود إلى الدوافع الإدارية، في كلتا فترتي الدراسة، ولكن تطبيق المعيار المذكور قد وسع من مساحة تدخل الإدارة لإجراء المزيد من عمليات تمهيد الدخل. كما توضح النتائج أن بالرغم من كون الأثر الأكبر على عملية تمهيد الإيرادات في كلتا فترتي الدراسة، هو للتكاليف السياسية، ثم، نسبة المديونية وأخيراً الحوافز الإدارية، إلا أن أثرها في فترة تبني تطبيق المعيار قد ارتفع عن ما كان عليه قبل التطبيق، وذلك وفقاً لمؤشر معامل المرونة، وينسب الباحث ذلك إلى الزيادة الحاصلة في نسبة الملكية الإدارية التي ارتفعت في فترة تبني تطبيق المعيار عن فترة قبل التطبيق بحوالي كمتوسط 58%

وتأسيساً على ما تقدم فإن تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) لا يقوض من تدخلات الإدارة في ممارسة عمليات تمهيد الإيرادات، ومن ثم، الدخل. فدوافع الإدارة لا زالت تعد العامل الأساس لعمليات تمهيد الدخل، وأن تأثيرها كان يختلف تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغيرات		النتائج قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (15)					النتائج بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (15)				
		المتوسط T	معامل الاستجابة B	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية%	معامل المرونة	المتوسط T	معامل الاستجابة B	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية%	معامل المرونة
المتغيرات المستقلة	ML	0.158	0.058	1.901	3	24.1	0.198	0.079	1.692	5	26.1
	Leve	0.0195	0.046	1.896	3	37.6	0.184	0.054	1.904	3	39.1
	Size	11.45	2.338	1.695	5	43.4	12.89	2.929	1.798	3.5	45.6
	ME	0.174	0.027	1.704	5	57.2	0.218	0.04	1.942	2.5	56.7
معطيات النموذج	قيمة الحد الثابت	0.124					0.176				
	R^2	% 73.4					% 53.6				
	قيمة F	% 976					1.029				
	مستوى المعنوية	% 3					% 25				
	متوسط R	11.321					9.652				

استنتاجات الدراسة وآفاقها المستقبلية

يحقق تطبيق المعايير المالية الدولية بما فيها المعيار (15)، العديد من المنافع الاقتصادية، ولكن ليست في مجال تحسين شفافية التقارير المالية وتعزيز خاصيتي المقارنة والملاءمة، فنتائج الدراسة دحضت الفرضية القائلة إن مجرد تطبيق المعايير المالية الدولية يجعل التقارير المالية أكثر فائدة وأعلى جودة؛ ومن ثم أكثر دقة في تقييم أسعار الأسهم في السوق المالي، فتطبيق معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن لم يقلص من مساحة الحرية المتاحة للإدارة للاختيار من بين البدائل والطرق المحاسبية، لا بل شرعن تلك الحرية بتبنيه العديد من الطرق والنماذج المحاسبية في القياس، مما قوض من قدرة المعيار في التصدي لمشكلة عدم تماثل المعلومات التي لا تعالج بكمية المعلومات، فحسب وإنما بنوعيتها فوفقاً لقانون شانون للاتصال الذي يفيد أن المحتوى المعلوماتي يتجسد في قيمة المعلومات للمستخدم وليس بكمياتها. وعليه فإن الهدف من المعيار رقم (15) لا يمكن تحقيقه إلا في الدول التي لديها حوافز قوية في مجال الشفافية والنفاذ القانوني، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاديات الناشئة مثل الأردن. وبهذه الاستنتاجات دحضت الدراسة نتائج كل من دراسة kaszfelink(2015)و Trabelsi (2018)و إبراهيم (2020) و Aladwan (2019) بينما تناغمت مع نتائج دراسة(2020) Napler&Stadler ودراسة(2021) Stoykova رغم كونهما لم يقدمان تفسير لعدم فاعليه معيار 15 في تحسين جوده التقارير المالية، على عكس الدراسة الحالية التي أدخلت دوافع الإدارة كمسببات للحد من فاعليه المعيار 15 في تحسين جوده التقارير المالية. وعليه فإن المساهمة الفكرية للدراسة تتمثل في أهمية نتائجها التي أثبتت أن جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم قيمتها الملائمة لا تعتمد على جوده المعايير المالية ما إذا كانت مستنده على مدخل القواعد أم المبادئ، وإنما على دوافع الإدارة وقت تبني تطبيق المعايير؛ ومن ثم فإن دوافع الإدارة تعد المحور الأساس في توفير معلومات عالية الجودة وليس جودة المعايير المحاسبية الأمر الذي يدحض حجه مجلس المعايير المالية الدولية في تبني مدخل المبادئ في صياغة المعايير

وعلى أساس ما تقدم يقترح الباحث الاتجاهات المستقبلية للبحث في هذا المجال وعلى النحو الآتي:

1. أثر مركز التحكم للمديرين على اتجاهات تطبيق المعيار 15.
2. أثر القدرة الإدارية على العلاقة بين معيار إيرادات العقود مع الزبائن ومخاطر السيولة في المصارف التجارية.
3. الأبعاد السلوكية للمحاسبة عن إيرادات العقود مع الزبائن وأثرها على إدارة الأرباح.

4. أثـر تبنـي تطبيـق معيـار إيـرادات العقـود مـع الزبائـن IFRS15 علـى التدفقـات النقديـة والنوعية.
5. مشـاكل القيـاس المحاسـبي لمعيـار إيـرادات العقـود مـع الزبائـن IFRS 15 ,وأثرهـا علـى جـوده منفعـة التقاريـر الماليـة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيـم، علاء الديـن توفيـق (2020). أثر الخصائص التشـغيلية على الامتثال لمتطلبات معيـار التقرير المالي الدولي رقـم (15) للإفصـاح عـن معلومـات الإيرادات وانعكاسـها على القدرة التقييميـة للقوائم المالية: دراسـة تطبيقية. مجله الدراسات التجارية المعاصرة، *5*(10)، 953-1007. https://doi.org/10.21608/csj.2020.143232

أحمـد، عمـاد محمـد ريـاض (2020). مـدى تأثير معايير المحاسـبة القائمـة علي القواعد مقابل المبـادئ علي العلاقة بين دوافـع الإدارة وجـودة التقريـر المـالي دراسـة تطبيقيـة علي البيئة السـعودية. مجله الفكر المحـاسبي، *24*(3)، 594-642. https://doi.org/10.21608/atasu.2020.113321

الفضـل، مؤيـد محمـد علي (2019). العلاقـة بين الملكيـة الإداريـة ونسـبة المديونيـة في ضـوء الخصائـص الماليـة للشركـة: دراسـة حالـة الأردن. مجلـة الشـارقة للعلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، *16*(1B)، صـص 403 – 431. https://doi.org/10.36394/jhss/16/1B/14

الفضـل، مؤيـد محمـد علي (2006). محـددات السـلوك الإداري في اختيـار المحاسـبية في ضـوء النظريـة الإيجابيـة: دراسـة اختباريـة على الشركات المسـاهمة العامـة في الأردن. مجلـه الإدارة العامـة، *46*(1)، 98-51.

محمـد، سـمير إبراهيـم عبـد العظيـم (2020). أثـر تـبني التقاريـر الماليـة الدوليـةIFRS في جـودة التقاريـر الماليـة مقاسـه بمسـتوى التحسـن في دقـه توقعـات المحلـلين الماليين: دراسـة تجريبية. مجلـة الفكر المحـاسبي، جامعة عين شـمس، *24*(2)، 479-425. https://doi.org/10.21608/atasu.2020.95126

هاشـم، مـراد ممـدوح و عجـوه، فايـزه محمـدي و زيـد، محمـد علي (2021). أثـر عـدم تماثـل المعلومـات عـللى العلاقـه بين التحفـظ المحـاسبي واحتمال الانهيار في سـعر السـهم للشركات المسـاهمة المصريـة. مجلة البحوث التجاريـة، جامعـه الزقازيـق، *43*(2)، 185-137. https://doi.org/10.21608/zcom.2021.69870.1034

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Aladwan, M. (2019). Fluctuations of Stock Price and Revenue after the Early Adoption of IFRS 15, Revenue from Contracts with Customers. *Italian Journal of Pure and Applied Mathematics*, *41*, 691-707.

Alashi, M. M. (2017). Relevance Of Accounting Information Under IFRS AT Borsa Istanbul (BIST). *IUG Journal of Economics and Business Studies*, *25*(2), 1-10. https://doi.org/10.12816/0040974

Alnodel, A. A. (2018). The Impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: evidence from the insurance sector. *International Journal of Business and Management*, *13*(4),

138-148. https://doi.org/10.5539/ijbm.v13n4p138

Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). The impact of the implementation of international financial reporting standards no. 15 on improving the quality of accounting information. *Management science letters*, *9*(13), 2. https://doi.org/10.5267/j.msl.2019.7.018

Amir, E. (1993). The market valuation of accounting information: The case of postretirement benefits other than pensions. *Accounting Review*, *68*(4), 703-724.

Baik, B., Choi, S., & Farber, D. B. (2020). Managerial ability and income smoothing. *The Accounting Review*, *95*(4), 1-22. https://doi.org/10.2308/accr-52600

Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, *36*(sup1), 5-27. https://doi.org/10.1080/00014788.2006.9730040

Ball, R., & Brown, P. (1968). An empirical evaluation of accounting income numbers. *Journal of accounting research*, 159-178. https://doi.org/10.2307/2490232

Barth, M. E. (2000). Valuation-based accounting research: Implications for financial reporting and opportunities for future research. *Accounting & Finance*, *40*(1), 7-32. https://doi.org/10.1111/1467-629X.00033

Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view. *Journal of accounting and economics*, *31*(1-3), 77-104. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00019-2

Bepari, M. K. (2015). Relative and incremental value relevance of book value and earnings during the global financial crisis. *International Journal of Commerce and Management*, *25*(4), 513-556. https://doi.org/10.1108/IJCoMA-11-2012-0072

Gideon, B. D., Puspitasari, E., Ghani, E. K., &Gunardi, A. (2018). Earnings Quality: Does' Principles Standards versus Rules Standards' Matter?. *Journal of Applied Economic Sciences*, *13*(2),586-596.

Hessian, M. I. M. (2018). The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management Activities and Value Relevance of Accounting Information: Applied Study. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 11-41. https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i3.18

Jensen, M. C., &Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, *3*(4), 305-360. https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X

Juniarti, F., Helena, F., Novitasari, K., &Tjamdinata, W. (2018). The Value Relevance of IFRS Adoption in Indonesia. *JurnalAkuntansi Dan Keuangan*, *20*(1), 13-19. https://doi.org/10.9744/jak.20.1.13-19

Kang, G. G., & Lin, J. W. (2011). Effects of the type of accounting standards and motivation on

financial reporting decision. *Journal of Accounting, Business & Management*, *18*(2).

Kasztelnik, K. (2015). The value relevance of revenue recognition under International Financial Reporting Standards. *Accounting and Finance Research*, *4*(3), 88-98. https://doi.org/10.5430/afr.v4n3p88

Khersiat, O. M. (2021). Impact of the Application of IFRS 15 on the Profitability of Jordanian Telecom Companies Case Study: Jordan Orange Telecom. *International Journal of Financial Research*, *12*(2), 308-317. https://doi.org/10.5430/ijfr.v12n2p308

Lee, C. M. (2001). Market efficiency and accounting research: a discussion of 'capital market research in accounting'by SP Kothari. *Journal of Accounting and Economics*, *31*(1-3), 233-253. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00038-6

Levanti, D. A. (2020). Applicability Oflfrs 15 Principles For The Banking Industry: An Analysis With Reference To The Credit Institutions In Romania. *Ecoforum Journal*, *9*(2).

Marquardt, C. A., & Weidman, C. I. (2004). The effect of earnings management on the value relevance of accounting information. *Journal of Business Finance & Accounting*, *31*(3-4), 297-332. https://doi.org/10.1111/j.0306-686X.2004.00541.x

Napier, C. J., & Stadler, C. (2020). The real effects of a new accounting standard: the case of IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. *Accounting and Business Research*, *50*(5), 474-503. https://doi.org/10.1080/00014788.2020.1770933

Nayak, S., Patnaik, B. C. M., & Satpathy, I. (2020). Reflections on Implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Indian Banking Industry. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 8(4), 148-152. https://doi.org/10.13189/ujaf.2020.080407

Oladele, P. O., Alade, M. E., Oladele, R., Yakibi, A. A., & Ajayi, O. (2018). Value Relevance of IFRS Based Accounting Information: Nigerian Stockbrokers' Perception. *African Journal of Business & Economic Research*, *13*(3). https://doi.org/10.31920/1750-4562/2018/V13n3a4

Stoykova, A. (2021). Effect of the Application of IFRS 15: Evidence from Bulgaria. *Икономическиизследвания,* (3), 174-188.

Sundvik, D. (2019). The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management. *Journal of Applied Accounting Research*, 78-93. https://doi.org/10.1108/JAAR-05-2018-0063

Trabelsi, N. S. (2018). IFRS 15 early adoption and accounting information: Case of real estate companies in Dubai. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, *22*(1), 1-12.

Tutino, M., Regoliosi, C., Mattei, G., Paoloni, N., & Pompili, M. (2019). Does the IFRS 15 impact earnings management? Initial evidence from Italian listed companies. *African Journal of Business*

Management, *13*(7), 226-238. https://doi.org/10.5897/AJBM2018.8735

Van Wyk , M. & Coetsee, D. (2020). The adequacy of IFRS 15 for revenue recognition in the construction industry. *Journal of Economic and Financial Sciences*, *13*(1), 1-13. https://doi.org/10.4102/jef.v13i1.474

Veronica, G. & Marian, S (2020). Effects and implications of the implementation of IFRS 15 - revenue from contracts with customers. *Management Strategies Journal, 50*(4), 95-106.

Watts, R & Zimmerman, L. (1978). Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. *The Accounting Review*, *53*(1), 112-134.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

ʾibrāhīmu ʻalāʾi al-dīni tawfīq (2020). ʾathr alkhaṣāʾiṣi al-tashghīliyyati ʻalā aliāmtithāli limutaṭṭalabit miʻyāri al-taqrīri almāliyyi al-dawliyyi raqmi (15) lil-ʾifṣāḥi ʻan maʻlūmāti alʾīrādāti wānʻikāsihā ʻalā alqudrati al-taqyīmiyyati lil-qawāʾimi almāliyyati dirāsatun taṭbīqiyyatun mjlh al-dirāsāti al-tijāriyyati almuʻāṣirati 5(10)953-1007 ،. https://doi.org/10.21608/csj.2020.143232

ʾaḥmadu ʻimādu muḥammad rīāḍin (2020). madā taʾathīri maʻāyīri almuḥāsabati alqāʾimati ʻalay alqawāʻidi muqābila almabādiʾi ʻalay alʻalāqati bayna dawāfiʻi alʾidārati wajawdati al-taqrīri almāliyyi dirāsatun taṭbīqiyyatun ʻalay albīʾiati al-suʻūdiyyati mjlh alfikri almuḥāsibiyyi 24(3)، 594-642. https://doi.org/10.21608/atasu.2020.113321

alfaḍli muʾuayyadu muḥammad ʻly (2019). alʻalāqatu bayna almilkiyyati alʾidāriyyati wanisbati almadyūniyyati fī ḍawʾi alkhaṣāʾiṣi almāliyyati lil-sharikati dirāsatun ḥālati alʾurdunni mijallatu al-shāriqati lil-ʻulūmi alʾinsāniyyati wa-l-iājtimāʻiyyati 16(1B) ،ṣṣ 403 – 431. https://doi.org/10.36394/jhss/16/1B/14

alfaḍlu muʾuayyadu muḥammad ʻaliyyin (2006). muḥaddadātu al-sulūki alʾidāriyyi fī akhtīāri al-mmaḥisbiyyati fī ḍawʾi al-naẓariyyati alʾījābiyyati dirāsatun akhtibāriyyatun ʻalā al-sharikāti almusāhamati alʻāmmati fī alʾurdunni majallahu alʾidāratu alʻāmmatu 46(1)51-98 ،.

muḥammadun smyr ʾibrāhym ʻabd alʻaẓīmi (2020). ʾathr tabannī al-taqārīri almāliyyati al-dawliyyati fī jawdati al-taqārīri almāliyyati muqāsahu bimustawā al-taḥassuni fī diqqihi tawaqquʻātu almuḥallilīna al-mmāliyyīna dirāsatun tajiryibbaya mjla alfikri almuḥāsibiyyi jāmʻa ʻyn shms 24(2)425-479 ،. https://doi.org/10.21608/atasu.2020.95126

hāshimun murādu mamdūḥin w ʻajwh fāyzh muḥammadī wa zaydun muḥammadu ʻly (2021). ʾathr ʻadami tamāthuli almaʻlūmāti ʻilalā alʻilāqah bayna al-taḥaffuẓi almuḥāsibiyyi wāḥtimāli aliānhīāri fī siʻri al-sahmi lil-shirakāat almusāhamati almiṣriyyati mijallatu albuḥūthi al-tijāriyyati jāmiʻah al-zaqāazyiq 43(2)137-185 ،. https://doi.org/10.21608/zcom.2021.69870.1034

Relevance Value of revenue from contracts with customers before and after the implementation of IFRS 15 and the extent to which it is affected by management motives: An applied study of Jordanian industrial companies

Moayad Mohammed Al-Fadthel[1]

Abstract:

The study aims to evaluate the feasibility of applying IFRS 15 to improve the quality of accounting information. This improvement can be achieved via its relevance to investors' decisions in the financial market and by testing two hypotheses. The first one shows the different ranges in Value-Relevance for revenue pre and post-application of IFRS 15. The second attempts to know the difference in management motives on the soothing revenue process pre and post the standard application. The quantitative analysis method used the multiple regression analysis models for some companies in the Jordanian industrial sector. The study sample consists of 39 industrial companies registered in the Amman Stock Exchange for the first two periods from 2014 - to 2016, while the second is from 2017 to 2019. The first period represents the period before the application of IFRS 15. The second period, however, represents the standard application period. The statistical analysis results indicate a decrease in the revenue response factor after the application of IFRS 15 and that its application did not undermine the management's interventions in the practice of soothing revenue.

Keywords: Value relevance, IFRS 15,management motives, Agency theory.

(1) College of Accounting - Dijlah University College (Baghdad – Iraq)
Moauad.alfadthel@duc.edu.iq